منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر مرونة العمل العالمي 2020: أين يقف الأردن؟ وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها؟

تشرين الثاني 2020

#ملخص_سياسات

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

1. المقدمة

تسببت جائحة كورونا المستجد في خلق حالة شديدة من عدم اليقين. حيث اتخذت العديد من دول العالم إجراءات وتدابير احترازية مختلفة (مالية ونقدية) في سبيل التخفيف من التداعيات الناجمة عن آثار جائحة كورونا السلبية، إضافة إلى فرض الحظر الشامل في عدة دول حول العالم بهدف احتواء الفيروس ومنع تفشي الوباء. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين التي يعيشها العالم اليوم، إلا أن أغلب الدراسات تشير إلى ان تعطل العديد من القطاعات الاقتصادية، سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة الضغط المالي على الحكومات والشركات على حد سواء.

يعد فيروس كورونا المستجد أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل؛ إلا أنه يتوجب على الحكومات أثناء صراعها مع المخاوف الحالية أن تنظر إلى الأمام وأن تلتمس أية "**فرص خفية**" خلال هذه الأزمة، كما يتوجب على الحكومات المختلفة أن تعيد النظر في العديد من القضايا، خاصة بعد التجربة -غير الاعتيادية-التي نتجت عن التعامل مع فيروس كورونا المستجد، ومن الضروري أن يشكل ذلك فارقاً حقيقياً و "حافزاً" إضافياً لإعادة صياغة بعض السياسات من منظور مختلف.

وفي ذات السياق، أصدرت الشركة الاستشارية المتخصصة بالسياسات العالمية العامة والاستراتيجيات (وايتشيلد بارتنرز)، بالتعاون مع جامعة أكسفورد ومجموعة القوى العاملة، والمعهد البريطاني لمستقبل العمل، "**مؤشر مرونة العمل العالمي لعام 2020: جغرافيا العمل**"؛ حيث تم إصدار هذه النسخة في دافوس بسويسرا خلال جلسة خاصة على هامش انعقاد اجتماعات القمة الخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، بتاريخ الواحد والعشرين من شهر كانون الثاني لعام 2020.

وتبرز أهمية هذا المؤشر لا سيما في ظل الظروف الراهنة التي نعيشها ومع انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث يقدم أداة مهمة لقياس مدى استعداد أسواق العمل للتقلبات التي يمر بها العالم أو يتهيأ لها وذلك لما نجم عن تداعيات سلبية لجائحة كورونا، مما يتطلب ضرورة قياس أثر الجائحة على استقرار الأسواق ومعيشة الناس.

يقيس مؤشر مرونة العمل العالمي (GLRI) مستوى مخاطر البطالة التي تواجهها البلدان في المستقبل بناءً على التحولات الهيكلية والتغيرات الحاصلة في السياسات وتطبيقات التكنولوجيا وأثرها في سوق العمل مع الأخذ في الحسبان التفاوتات الجغرافية، كما يقيس المؤشر مدى مرونة العمل لدى 145 دولة على أساس مرونة أسواق العمل لديها في ضوء التحول التكنولوجي، كما يقدم التقرير إرشادات سياسية حول كيفية تعزيز تلك المرونة؛ حيث يعتمد مؤشر مرونة العمل العالمي على 10 أبعاد رئيسية و66 مؤشر فرعي. ويمكن تعريف "سوق العمل المرن" بأنه السوق الذي يولد طلباً مستداماً على مجموعة واسعة من المهن لغالبية القوة العاملة ويوفر للعمال وظائف لائقة.

وفي سياق المعلومات المذكورة أعلاه يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني في ملخص السياسات هذا إلى مراجعة أداء الأردن في مؤشر مرونة العمل العالمي، حيث يتضمن ملخص السياسات هذا أربعة أهداف رئيسية:

1. توضيح هيكل إطار عمل مؤشر مرونة العمل العالمي.
2. بيان بعض النتائج الرئيسية لمؤشر مرونة العمل العالمي لعام 2020.
3. تسليط الضوء على ترتيب الأردن ضمن هذا المؤشر.
4. تقديم بعض التوصيات لتعزيز مرونة العمل في الأردن.

2. مؤشر مرونة سوق العمل العالمي (GLRI): الإطار الفكري

لقد بين فيروس كورونا المستجد مدى مرونة ومنعة الاقتصاد الأردني، حيث أن سوق العمل المتماسك هو السوق الذي يدعم المرونة؛ فإذا ما حصل المزيد من الأشخاص على وظائف جديدة تتناسب مع مهاراتهم وخبراتهم، فسوف يحصلون على رواتب أعلى تبعاً لذلك، وإذا ما توفرت فرص العمل بكثرة فسيستغرق العاطلون عن العمل وقتاً أقل للعثور على عمل. وسينجم عن هذان العاملان سوياً، زيادة في معدلات مشاركة القوى العاملة لجميع الفئات العمرية والجنسية، إضافة إلى ذلك فإن سوق العمل المتماسك يعزز من إنفاق الأسر، الأمر الذي ينتج عنه انتعاش في الاقتصاد المحلي.

ويتضمن إطار عمل مؤشر مرونة العمل العالمي أربعة محاور رئيسية:

1. المحور الهيكلي:

يتضمن هذا المحور أربع أبعاد رئيسية والتي تتمثل في التركيبة السكانية، والتنمية الاقتصادية والقدرات، والتنويع الاقتصادي، وعدم المساواة. حيث تعد هذه الأبعاد هي الركائز الأساسية في الخصائص الاقتصادية للدول، والتي تؤثر على قدرة السوق في التوظيف ومرونة سوق العمل على المدى الطويل (خمس سنوات فأكثر).

2. محور السياسات:

يتضمن هذا المحور ست محاور فرعية رئيسية والتي تتمثل في التعليم والمهارات، والعمالة، والابتكار، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال والبيانات. حيث تعتبر هذه الأبعاد ركائز أساسية في مجال السياسات من حيث التأثير على العمالة ومرونة أسواق العمل على المدى القصير (خمس سنوات فأقل)، وذلك عن طريق قياس تأثير الإجراءات السياسية المتخذة على مدخلات السياسات وما يترتب عليها من مخرجات لهذه السياسات، باستثناء البعد المتعلق بالبيانات والذي يسلط الضوء على مدى اكتمال مجموعة البيانات المرتبطة بمرونة سوق العمل في دولة ما.

3. مجموع نقاط مؤشر مرونة العمل العالمي:

تُمثل هذه النقاط المتوسط المرجح للوزن المخصص للمحور الهيكلي (بنسبة 25٪) والوزن المخصص لمحور السياسات (بنسبة 75٪). مع الأخذ بعين الاعتبار العدد الأكبر من المؤشرات المرتبطة لكل محور ومدى حساسيتها تجاه نطاق السياسات.

4. فجوة مرونة سوق العمل:

تقيس هذه الفجوة الفرق في درجات المحور الهيكلي ومحور السياسات؛ بعبارة أخرى، تعكس مدى قدرة الدولة على تحسين مرونة سوق العمل لديها من خلال التدخلات الفاعلة في مجال السياسات

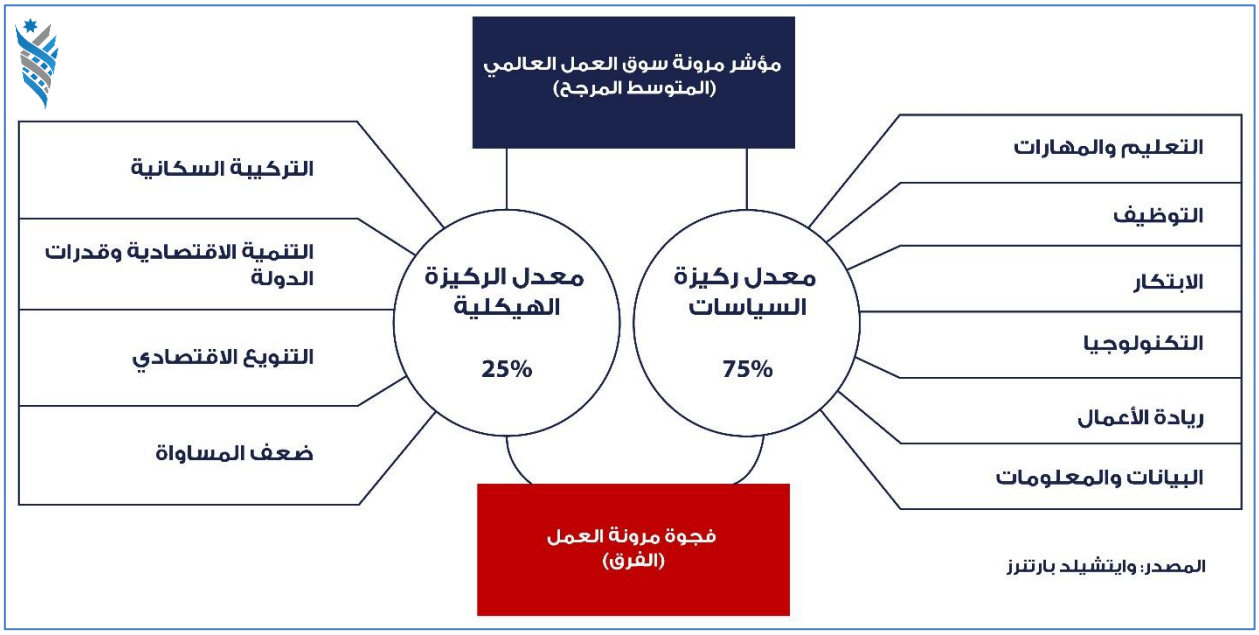

3. مؤشر مرونة العمل العالمي: بعض الملاحظات

فيما يلي نظرة عامة لبعض المشاهدات المتعلقة بأداء الأردن على مؤشر مرونة العمل لعام 2020.

1. احتلت سويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة الدنمارك وهولندا المراتب الخمس الأولى ضمن المؤشر العام لمرونة العمل العالمي 2020، وفيما يتعلق بأداء المحور الهيكلي، فقد سجلت هولندا أعلى النقاط بمعدل (99 درجة)؛ أما فيما يتعلق بمحور السياسات، تصدرت سويسرا باقي الدول ضمن هذا المحور بمعدل (100 درجة).

تجدر الإشارة إلى أن الفروقات بين المحور الهيكلي ومحور السياسات تعد ضئيلة نسبياً. مما يدل على أن "تدخلات السياسات" في أسواق العمل لهذه الدول لن تؤدي إلى أي تحسن كبير في مرونة أسواق العمل لديها.

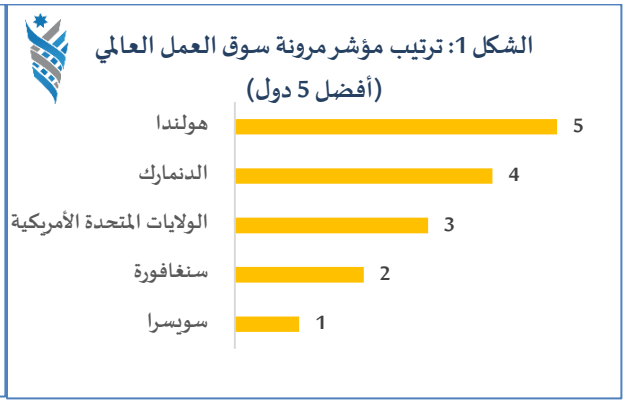

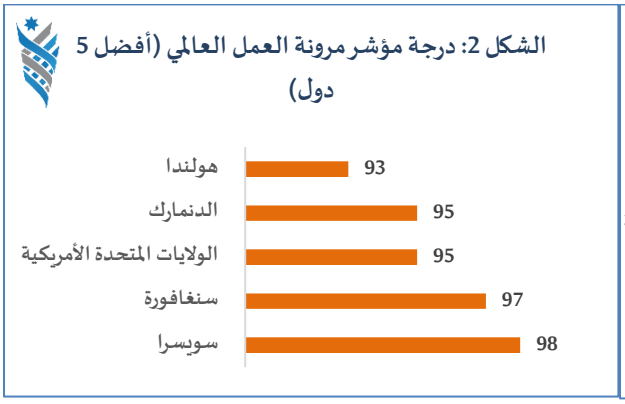

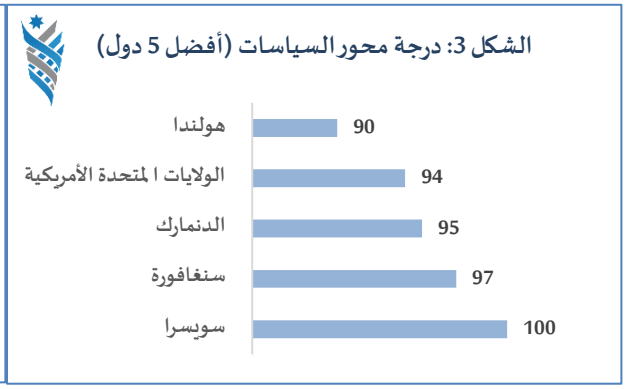

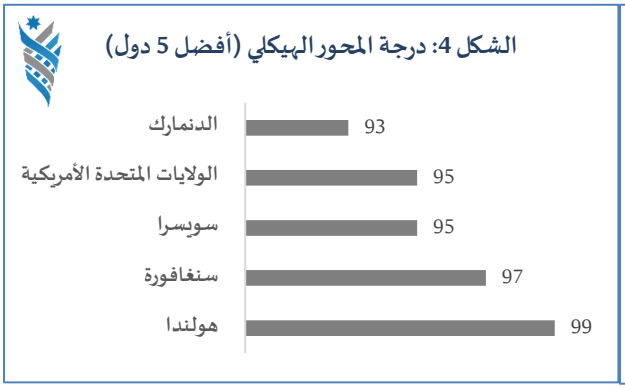

2. أما على مستوى الدول العربية، تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة باقي الدول العربية بمعدل (78 درجة) ضمن المؤشر العام لمرونة العمل العالمي، كما تحتل المرتبة (21) على مستوى العالم؛ بينما حل الأردن بالمرتبة (4) عربياً، والمرتبة (45) على مستوى العالم، بمعدل (59 درجة).

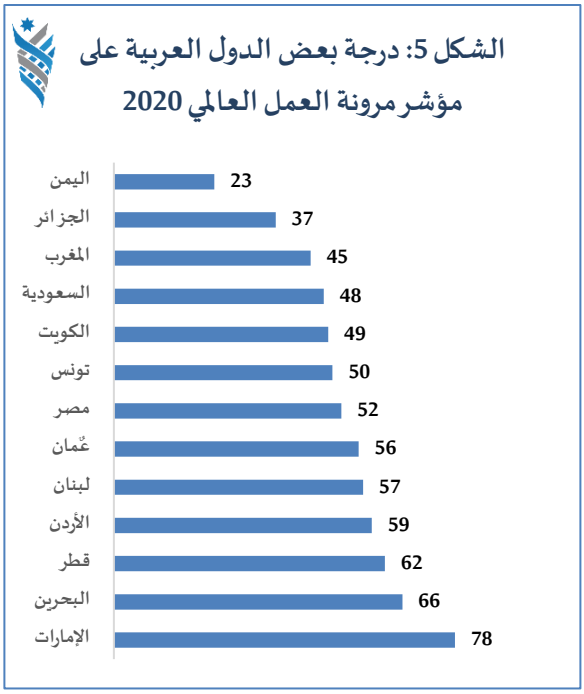

3. وفيما يتعلق بالمحور الهيكلي، سجلت لبنان أعلى درجة عربياً بمعدل (85 درجة)، في حين أن الأردن حل بالمرتبة الثالثة بمعدل (81 درجة)؛ أما على صعيد محور السياسات، فقد حلت الإمارات بالمرتبة الأولى عربياً بمعدل (77 درجة)، بينما حل الأردن بالمرتبة الخامسة ضمن هذا المحور بمعدل (47 درجة).

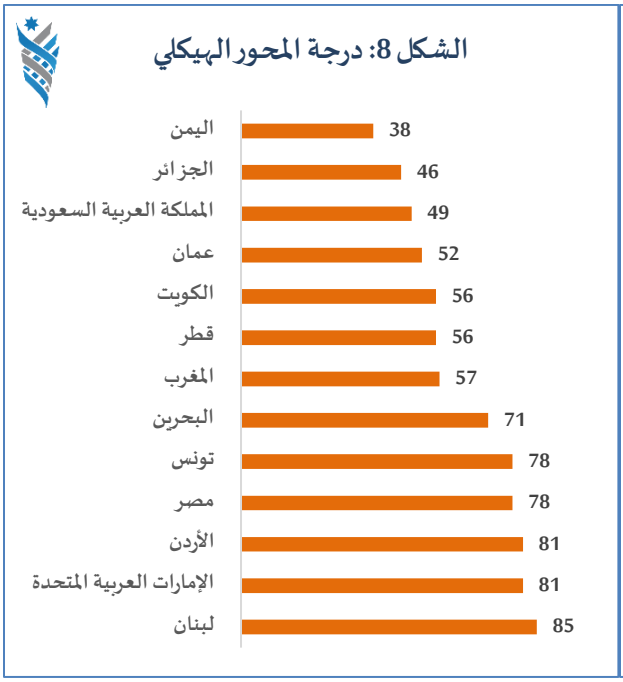

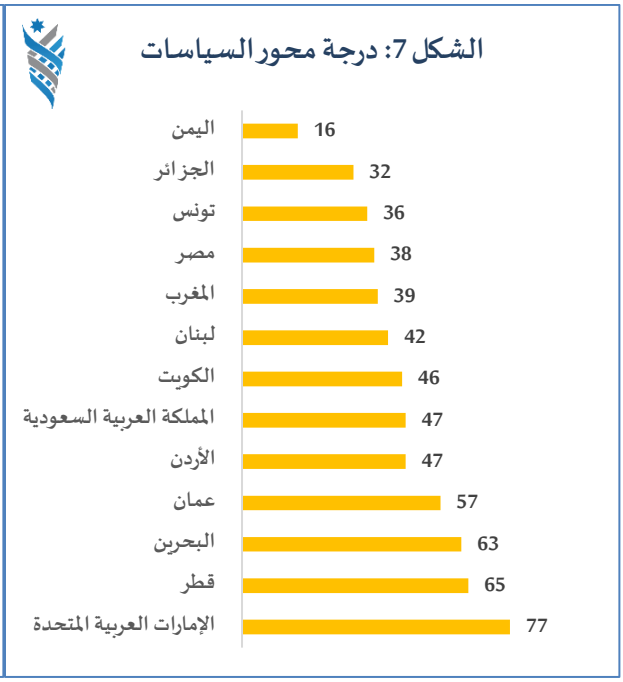

4. من الضروري الإشارة إلى أن الفروقات بين درجات محور السياسات والمحور الهيكلي تعد كبيرة في لبنان وتونس ومصر والأردن. مما يشير إلى أن "تدخلات السياسات" في أسواق العمل لهذه الدول ستؤدي إلى تحسن كبير في مرونة أسواق العمل لديها.

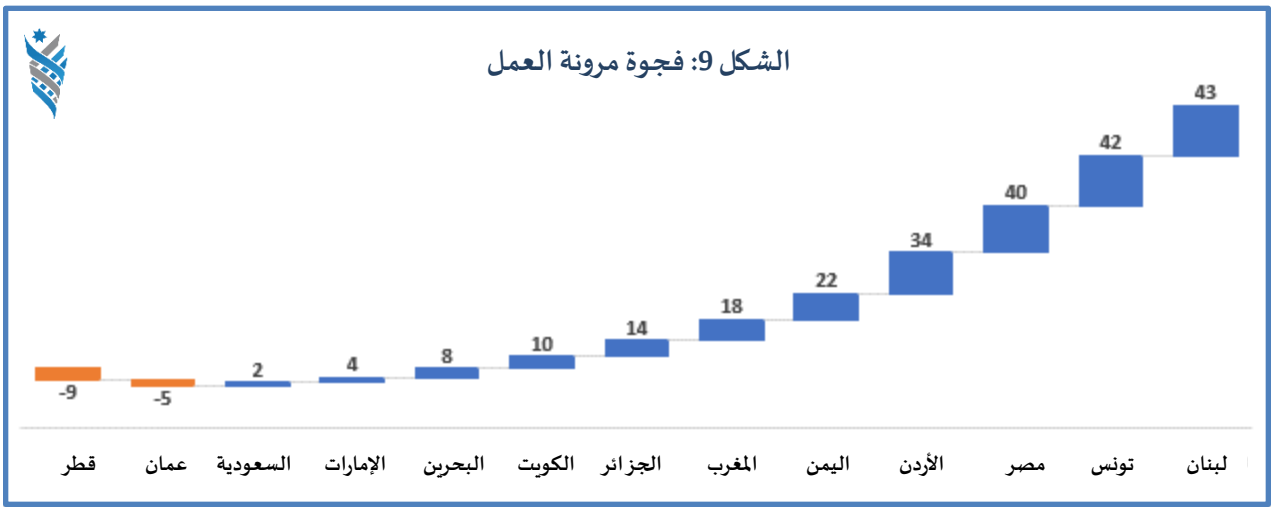

5. تعد لبنان وتونس ومصر والأردن من بين أفضل 15 اقتصاد في العالم من حيث فجوة مرونة سوق العمل ما بين درجات المحور الهيكلي ومحور السياسات؛ كما تتمتع هذه الدول "بأكبر قدر من الإمكانات لزيادة مرونة أسواق العمل لديها على المدى القصير من خلال إصلاحات السياسات المستهدفة".

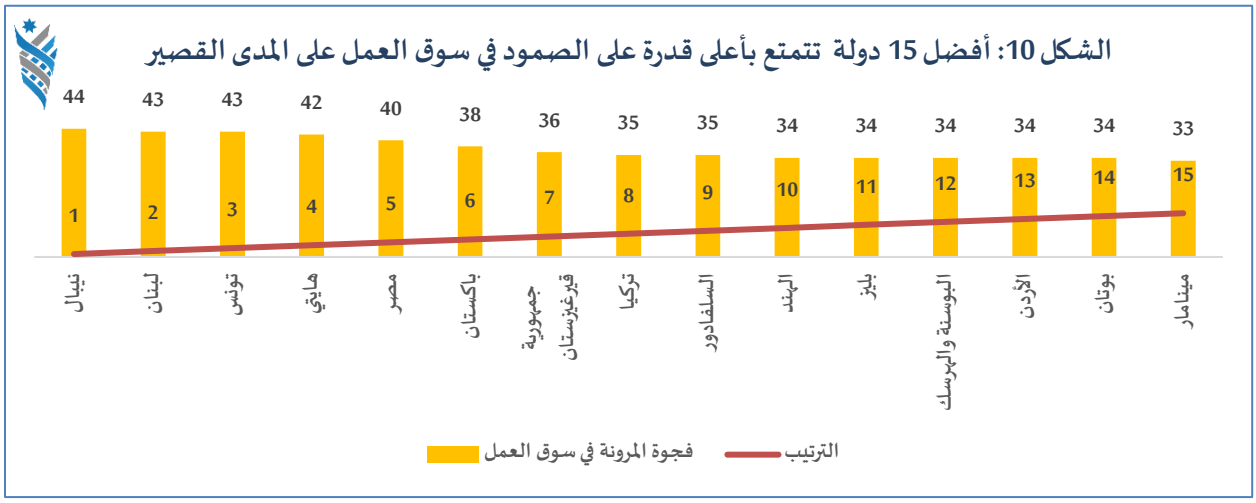

6. ولتحديد إصلاحات السياسات التي يتوجب على الحكومة تبنيها، من الضروري تحديد الأبعاد الرئيسية ولمحور السياسات التي يسجلها الأردن ويحتل مرتبة منخفضة فيها بشكل خاص؛ حيث أن درجة المؤشر المتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد جيدة نوعاً ما (61 درجة)، إلا أن ترتيب الأردن مقارنة بالدول التي شملها التقرير ضمن هذا المحور تعد منخفضة (93 من أصل 145). كما أن درجة مشاركة النساء في سوق العمل تعتبر ضعيفة بشكل لافت (درجة واحدة).

الشكل 11: ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية

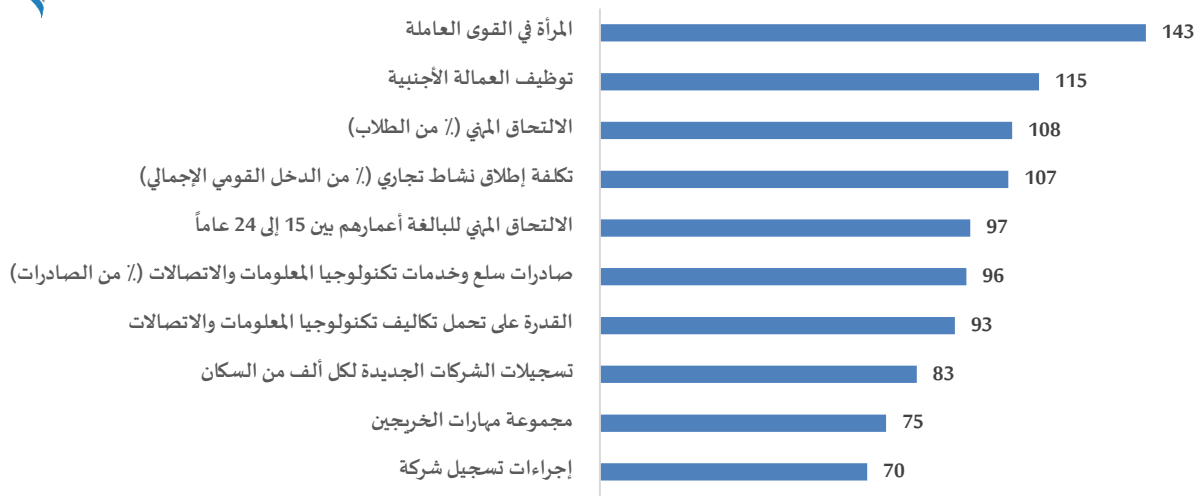

الشكل 12: درجة الأردن ضمن المؤشرات الفرعية

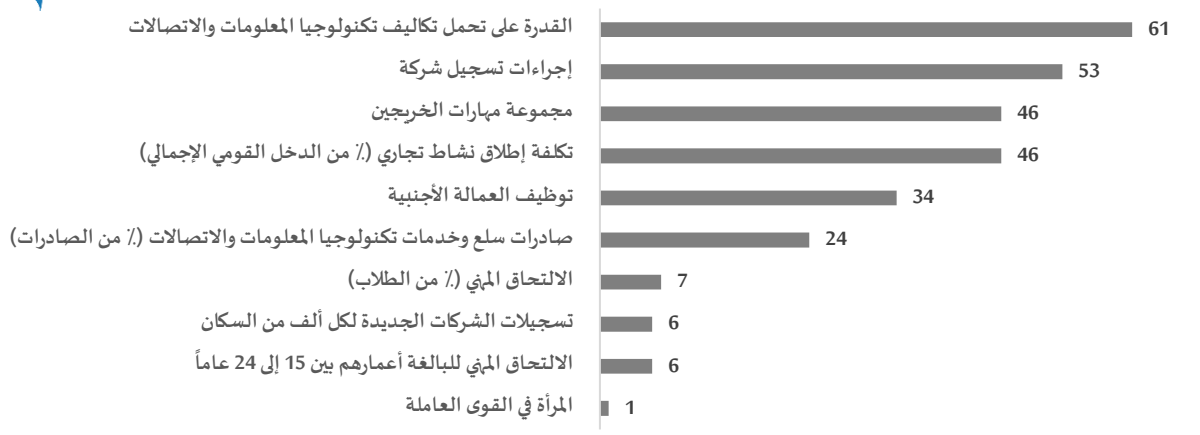

7. يذكر أن المؤشر يظهر ترتيب الدول في معايير المؤشرات الفرعية بالمقارنة مع بقية الدول وكذلك يقيس الدرجات المتحققة واسهامها في المؤشر الكلي الذي يعطي درجات معينة لكل مؤشر فرعي، وكلما انخفضت درجة المؤشر الفرعي فإن ذلك يعني ضعف الدول في ذلك المعيار ويتضح ذلك على سبيل المثال في مساهمة المرأة في سوق العمل فيما يظهر أداء الأردن أفضل فيما يخص إجراءات تسجيل الشركات أو مهارات العاملين.

الشكل 13: تغير ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية للفترة ما بين (2015-2020)

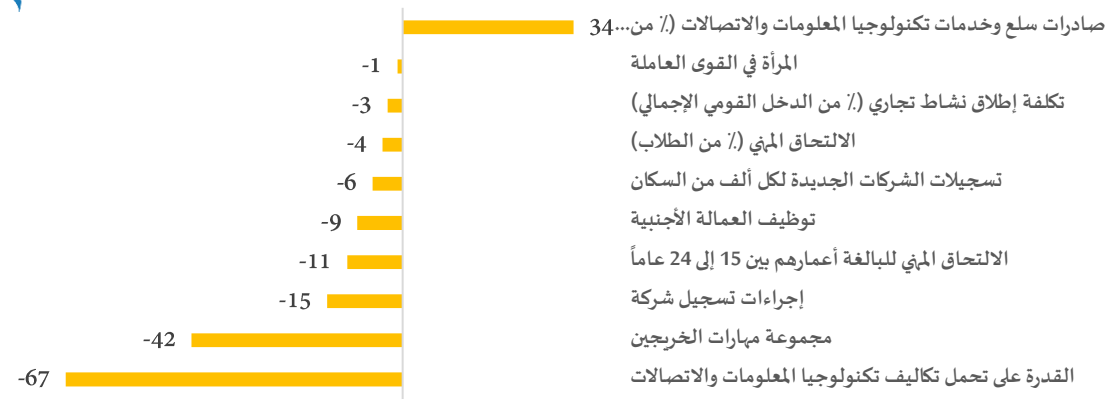

4. بإيجاز

بناءً على درجة الأردن ضمن المحور الهيكلي (81 درجة)، ومحور السياسات (47 درجة)؛ وعلى الرغم من الانخراط في سلسلة من الإصلاحات التنظيمية في الأردن خلال السنوات الخمس الأخيرة. من الضروري زيادة الاهتمام في مجالات عدة، حيث يعاني الأردن من المؤشر الفرعي المتعلق بمساهمة المرأة في سوق العمل "النساء في القوى العاملة" بدرجة متدنية إلى حد كبير، إلى جانب ذلك ينبغي الاهتمام والتركيز على تحسين ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية مثل تكلفة إطلاق نشاط تجاري, تعزيز نسب الالتحاق المهني والقدرة على تحمل تكاليف تكنولوجيا المعلومات، تسهيل دخول الشركات وخروجها وتوفير البيانات التفصيلية المتعلقة بسوق العمل وبالتالي فإن عدم تحقيق أي تقدم ضمن هذه المؤشرات الفرعية، سيؤدي بالنتيجة إلى صعوبة تعزيز مرونة سوق العمل الأردني، الأمر الذي يتطلب اعتماد تدابير وإجراءات ذات بعد تحليلي وقياسي لهذه المؤشرات، حيث أن سوق العمل المرن هو السوق الذي **"يولد طلباً مستداماً على مجموعة واسعة من المهن لغالبية القوة العاملة ويوفر للعمال وظائف جيدة.**

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
@JSFJordan /JordanStrategyForumJSF